● صورة وخبر

دول أجنبية تعتزم التعاون مع ايران في قطاع البتروكيماويات

تسببت الانجازات التي حققتها ايران في صناعة البتروكيماويات بفضل خبرائها المحليين، بزيادة الطلبات المقدمة من الدول الاخرى للتعاون التخصصي مع ايران في هذا المجال، وكذلك طلبات شراء للمنتجات والمعدات والمسرّعات الكيماوية للشركات الايرانية. هذا ما أعلنه مدير الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية في ايران مرتضى شاهميرزايي ، الذي اكد في الوقت نفسه ان القدرة الانتاجية للصناعات البتروكيماوية لايران ستزداد ايضا خلال السنوات القادمة وان الاسواق المستهلكة للمنتجات البتروكيماوية الايرانية ستتوسع ايضا .

٣٠ ألف ايراني يعملون بتعاونيات الأحياء المائية

قال مساعد شؤون التعاونيات لوزير التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي في ايران "مهدي مسكني" ان هناك ٢٢٢٩ تعاونية ناشطة في قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية في ايران، وان ٣٠ الف ايراني يعملون ضمن هذه التعاونيات. جاء ذلك خلال اجتماع تشاوري عقده مسكني مع المدير العام وكوادر مؤسسة الثروة السمكية في ايران واعضاء اتحاد الصيادين ومربي الاحياء المائية، لبحث سبل النهوض بهذا القطاع. واشار مسكني خلال هذا الاجتماع الى وجود ٢٢ تعاونية للصيد وتربية الاسماك والروبيان (الجمبري) و٥٠٦ تعاونيات للصيد والاحياء المائية و١٢٥٧ تعاونية لتربية وتكثير الاسماك، و٥٣٦ تعاونية لتربية وتكثير الروبيان، حاليا في ايران

٥ مشاريع عملاقة لتحلية مياه البحر

أعلن المتحدث باسم قطاع المياه في ايران "فيروز قاسم زادة" ان الاستفادة من مياه البحار مدرجة على جدول الاعمال في ايران للتغلب على شح المياه وهناك الآن ٥ مشاريع عملاقة لتحلية مياه البحار ونقلها الى المحافظات وان الهدف المرسوم هو نقل ٤ مليارات متر مكعب من مياه البحار نحو الداخل بعد اخضاعها للتحلية. وقال "قاسم زادة" ان ايران من بلدان المناطق الجافة وشبه الجافة، وانها تتجه نحو تحلية مياه البحر وايضا تكرير ومعالجة المياه الآسنة والملوثة ، وان المياه المستحصلة من تكرير ومعالجة المياه الآسنة والملوثة ستستخدم في الصناعة والمعامل، ومياه البحار ستستخدم بعد تحليتها في المصارف العامة في المحافظات الايرانية التي تعاني من شح المياه.

أمريكا المُقصّرة في تراجع صادرات الغاز الإيراني للعراق

أكد رئيس اتحاد مصدري المنتجات النفطية في إيران أن الاتفاق الذي توصلت له الجمهورية الاسلامية مع العراق بشأن مقايضة النفط بالغاز كفّ الأيدي الأميركية عن فرض المزيد من القيود. وقال حميد حسيني خلال مقابلة مع وكالة إيسنا للأنباء، حول مقايضة الغاز الإيراني بالنفط الخام العراقي: مجريات عقد الغاز والنفط بين إيران والعراق واضحة، حيث يقدر إجمالي صادرات الغاز والكهرباء من إيران إلى العراق بما يتراوح بين ١٠ و١٥ مليون دولار يومياً.

وبحسب حسيني، تمنح الولايات المتحدة استثناءات للصادرات إلى العراق وتدعي في بعض الأحيان أنها منحت إعفاءات وأذنت بتسديد المستحقات الإيرانية، إلا أنه من الجانب العملي، صممت الأولى آلية معينة بحيث لا يمكن استيفاء المستحقات بسهولة، وعادة ما تبقى بعض أموالنا في العراق. وأضاف رئيس اتحاد مصدري المنتجات النفطية في إيران: بناء على تصريحات وزير الخارجية العراقي، فإن ١٨ مليار دولار أو ١١ مليار دولار (وفقاً للبنك المركزي الإيراني) لا تزال في حساباتنا المصرفية في العراق وغير قادرين على استيفائها.

وذكر حسيني أن تراجع صادرات إيران من الغاز والكهرباء الذي تزامن مع ارتفاع درجات الحرارة في العراق، أوجد بعض الاستياء في هذا البلد والذي دفع حكومته للتفكير في حلول سريعة، وقال: لم يلم العراقيون إيران بالتقصير في هذه القضية، بل اعتبروا أميركا المقصر الأساسي كونها لم تسمح بتسديد الأموال من المصارف العراقية. وأردف: مارس العراقيون العديد من الضغوط على الجانب الأميركي واقترحوا في النهاية اللجوء لخيار المقايضة لعدم تكرار هذا السيناريو مرة أخرى في المستقبل، علماً أن هذا العرض طرح أمام العراقيين في الماضي إلا أنهم لم يقبلوه حينها.

> حسيني: ١٨ مليار دولار أو ١١ مليار دولار (وفقاً للبنك المركزي الإيراني) لا تزال في حساباتنا المصرفية في العراق وغير قادرين على استيفائها

زيادة كميات النفط الخام

وأكد المسؤول الإيراني على عودة العراق إلى نفس الاتفاق، الذي تقرر بموجبه أن تتلقى إيران ٣٠ ألف برميل من النفط الخام وحوالي ٧٠ ألف برميل من المازوت يومياً، ما يعني أن إيران ستحصل على ١٠٠ ألف برميل يوميا والتي يمكن أن تغطي جزءاً من الطلب المحلي. ورأى حسيني أنه نظراً للمشاكل في علاقات ايران مع أميركا والمصارف العراقية، فإن هذا الحل يمكن أن يساعد ويتطور في المستقبل، قائلاً إنه يمكننا بالتأكيد زيادة كميات النفط الخام أو المازوت في المفاوضات القادمة وفقًا للكمية التي نطلبها يوميًا للمقايضة. وقال: نظراً إلى عدم الاستقرار في العراق والظروف المصرفية غير المؤاتية لهذا البلد، فكلما اتفقنا على الموارد النقدية خارج النظام المصرفي العراقي وبطرق أخرى مع العراقيين، سنكون أكثر نجاحًا ويمكن أن يصب في مصلحتنا.

مقايضة الغاز بالنفط

وكان رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أعلن أن بلاده ستبدأ بمقايضة الغاز المستورد من إيران بالنفط الخام والأسود، وذلك في محاولة للالتفاف على الآلية المعقدة المعتمدة حاليا والتي تم التفاوض عليها مع واشنطن بهدف عدم التعارض مع العقوبات الأميركية. وتعتمد المحطات الكهربائية العراقية بشكل كبير على الغاز الإيراني، لكن بفعل العقوبات الأميركية على طهران، لا يمكن لبغداد أن تدفع مستحقات استيراد الغاز من إيران مباشرة، بل ينبغي أن تستخدم طهران تلك الأموال لشراء سلع غذائية أو صحية. غير أن هذه الآلية معقدة وغالبا ما تنتج عنها تأخيرات.

صادرات النفط الإيراني إلى الصين بلغت ٣ اضعاف

تضاعفت صادرات النفط الإيراني إلى الصين ٣ مرات في السنوات الثلاث الماضية وزادت من ٣٢٤ ألف برميل إلى حوالي مليون برميل يوميًا. وبحسب إحصائيات معهد كيبلر ، فإن صادرات النفط الإيراني إلى الصين في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بلغت ٦٩٢ و٧٤٦ ألف برميل يوميا على التوالي ، ومع انسحاب اميركا من خطة العمل المشتركة الشاملة (الاتفاق النووي) وانتهاء فترة الإعفاء لشراء النفط من إيران في ايار /مايو ٢٠١٩ ، انخفض رقم مبيعات النفط إلى الصين بشكل كبير ، وفي عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، انخفض إلى ٤٦٦٠٠٠ و ٣٢٤٠٠٠ برميل يوميًا على التوالي. ويبدو أن استراتيجية الدولة في الجمهورية الاسلامية الايرانية في التفاعل مع الصين وتوقيع وثيقة

التعاون للاعوام الـ ٢٥ القادمة وبدء مهام الحكومة الحالية، قد لعبت دورًا فاعلًا في تعزيز العلاقات مع الصين وتصدير النفط اليها. ولم يؤد تزايد حضور روسيا في السوق الصينية الى خفض حصة إيران، حيث زاد الاتجاه التصاعدي لصادرات إيران النفطية من ٥٨٥ ألف برميل عام ٢٠٢١ و٧٦٦ ألف برميل عام ٢٠٢٢ حتى نحو مليون برميل يوميا هذا العام.

ايران لن تتردّد بإتخاذ أي إجراء قانوني لإعادة أرصدتها

اعلن مساعد الرئيس الايراني للشؤون القانونية انه بالنظر إلى اتفاقية تشجيع ودعم الاستثمار الثنائي بين إيران وكوريا الجنوبية ، فإن ايران لن تتردد في اتخاذ أي إجراء قانوني لإعادة ممتلكات الشعب. وقال مساعد رئيس الجمهورية للشؤون القانونية "محمد دهقان": ان طريق المفاوضات لاجل الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة في كوريا الجنوبية، لا يزال مفتوحا؛ واكد بان الجهات المعنية لن تتردد في اتخاذ أي إجراء قانوني لازم لإعادة اصول الشعب الايراني. واعلن دهقان في تصريح السبت، بانه تم ارسال لائحة إحالة النزاع بين ايران و كوريا الجنوبية الى مجلس الشورى الإسلامي لاتخاذ الإجراءات القانونية وفقا للمادة ١٣٩ من الدستور.

وتابع: على الرغم من أن مسار المفاوضات السياسية مفتوح للإفراج عن حوالي سبعة مليارات دولار من الأصول الإيرانية مع كوريا الجنوبية، إلا أنه وفقًا لاتفاقية "تشجيع ودعم الاستثمار الثنائي بين البلدين" ، فإننا لن نتردد في اتخاذ أي إجراء قانوني لإعادة أصول الشعب. يذكر ان رئيس الجمهورية "آية الله السيد ابراهيم رئيسي"، قدم السبت، لائحة إحالة النزاع بين البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية إلى مجلس الشورى الإسلامي لاتخاذ الإجراءات القانونية بهذا الشان.

وفي سياق متصل، قال المتحدث باسم اللجنة الاقتصادية النيابية "اصغر سليمي" : ان البرلمان سيدعم الحكومة في سياق جهودها لاستعادة اصول الشعب الايراني المجمدة في كوريا الجنوبية باقرب وقت ممكن.

رئيس الجمهورية يؤكد على التدريب المهني لتوفير فرص العمل..

توفير ٢٥٠ ألف فرصة عمل خلال ٤ أشهر

الوفاق/ وكالات

اكد رئيس الجمهورية آية الله السيد ابراهيم رئيسي، على عدم إغلاق أي وحدة إنتاجية بسبب الديون المستحقة عليها للجهاز المصرفي وضرورة متابعة البنوك لإستيفاء مستحقاتها من خلال قنوات أخرى، معتبرا التدريب المهني احد الطرق الفعالة والاساسية لتوفير فرص العمل.

وفي الاجتماع السادس للمجلس الأعلى للتشغيل في الحكومة الحالية، الذي عقد يوم أمس الاحد، اكد رئيسي على التنفيذ المناسب للقوانين المعتمدة المتعلقة بالعمالة من قبل المؤسسات ذات الصلة ، داعيا الى دراسة موضوعية للاسباب الكامنة وراء ضعف الاداء لدى بعض الوزارات في مجال خلق فرص العمل.

وحدات الإنتاج

واعتبر رئيسي الاعتمادات شرطا ضروريا لخلق فرص العمل لكنها ليست شرطًا كافيًا، وأضاف: لقد حدث عدة مرات أنه مع المبادرة وتغيير النهج أو الإدارة، تم إحياء وحدة إنتاج تعاني من مشكلة وإعادتها إلى دورة الإنتاج. كما اعتبر رئيس الجمهورية الاستحواذ على وحدات الإنتاج من قبل البنوك وتعليق الإنتاج بانه يتعارض مع سياسة خلق فرص العمل وقال: يجب عدم إغلاق أي وحدة إنتاجية بسبب الديون المترتبة عليها للجهاز المصرفي، وعلى البنوك متابعة استيفاء مستحقاتها عبر قنوات أخرى. واعتبر رئيسي إيلاء اهتمام خاص للتدريب المهني من خلال تعزيز المعاهد الفنية المهنية احد الطرق الفعالة والأساسية لخلق فرص العمل وألزم مجلس العمل بمراجعة وتقديم الحلول للمساعدة في التعليم والتدريب لجعل هذا القطاع أكثر نشاطًا.

تسهيلات لخلق فرص العمل

وفي هذا الاجتماع ، تم تقديم تقرير أداء توفير فرص العمل للعام الجاري من قبل وزير التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي، وأداء تسهيلات خلق فرص العمل الالزامية لموازنة العام الماضي وخطة التنمية للعام الجاري من قبل محافظ البنك المركزي وكذلك تقرير اوضاع موارد الملاحظة ١٨ من قانون الموازنة للعام الجاري من قبل رئيس منظمة التخطيط والميزانية.

الى ذلك، اعلن نائب وزير التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي الايراني محمد كريمي بيرانوند عن توفير نحو ٢٥٠ الف فرصة عمل في البلاد خلال الاشهر الاربعة الماضية.

وقال كريمي: تم منذ بداية العام الجاري (العام الايراني بدا في ٢١ اذار/ مارس ٢٠٢٣) لغاية الان توفير نحو ٢٥٠ الف فرصة عمل اي ٢٤ بالمائة من الخطة الحكومية المرسومة والبالغة مليونا و ٨٨ الف فرصة للعام الجاري.

تقرير عن وضع البطالة

واشار إلى اجتماع المجلس الأعلى للعمل بحضور رئيس الجمهورية وجميع الوزراء الأعضاء، وقال: هذا هو الاجتماع السادس للمجلس الأعلى للعمل في الحكومة الحالية (بدات مهامها قبل عامين) والاجتماع الثالث لهذا المجلس هذا العام (بدا في ٢١ اذار/مارس)، حيث تم متابعة موافقات الاجتماعات السابقة وأيضاً تقرير عن وضع البطالة في البلاد، بما في ذلك انخفاض بنسبة واحد بالمئة في معدل البطالة هذا الربيع مقارنة بالربيع الماضي. كما تم عرض تقرير عن انخفاض معدل بطالة الخريجين والنساء والشباب. وصرح نائب شؤون تنمية ريادة الأعمال بوزارة التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي: في اجتماع المجلس الأعلى للعمل تم التأكيد على الإسراع في تمويل اعتمادات الفقرة ١٨ من قانون الموازنة للعام الجاري بشأن توفير فرص العمل على أن يتم تنفيذ هذا التمويل من قبل لجنة التخطيط والميزانية ووزارة الاقتصاد. كما قال كريمي بيرانوند عن مناقشة منع الاستحواذ على وحدات إنتاجية بسبب ديونها للبنوك: في هذا الاجتماع للمجلس الأعلى للعمل، تم تكليف البنك المركزي ووزارة الاقتصاد بضمان التزام البنوك بعدم تملك الوحدات الانتاجية وفقدان العاملين فيها اعمالهم بسبب ديون هذه الوحدات، ويجب الإعلان عن المعلومات الخاصة بذلك من قبل البنك المركزي.

> تسهيلات لخلق فرص العمل الالزامية لموازنة العام الماضي وخطة التنمية للعام الجاري من قبل محافظ البنك المركزي